

حماية أطفال اللاجئين السوريين من عمالة الأطفال

انتهت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، جنباً إلى جنب مع الشركاء في مبادرة "لا لضاياع جيل"، في شهر يوليو من تقييم مسائل المبادرات الحالية؛ واعدة بممارسات جيدة، وفجوات في الاستجابة لعمالة الأطفال، ولا سيما في أسوأ أشكالها، ضمن الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. ويُعدّ هذا التقييم خطوة أولى ضمن جهد أوسع لمنع عمالة الأطفال، والاستجابة ضدها بصورة أكثر فعالية. كذلك، تُعدّ مسألة عمالة الأطفال واحدة من أكثر المسائل انتشاراً واستمراراً فيما يتصل بأشكال العنف والاستغلال ضد أطفال اللاجئين السوريين. ويتضمن هذا الجهد تعزيز إدارة المعرفة، وتطوير نهج إستراتيجي مُشترك تجاه عمالة الأطفال في الأزمة السورية، من خلال بناء القدرات، وتوفير الدعم الفني الخاص بمسألة عمالة الأطفال إلى العمليات القطرية، وتعزيز القدرات والشراكات في برامج سُبل كسب العيش، والحصول على المساعدات المالية التي تُلبي احتياجات الأطفال.

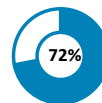
وتشمل الدوافع المشتركة لعمالة الأطفال التي حُددت عبر مختلف البلدان عوامل اقتصادية واجتماعية. فعلى الجانب الاقتصادي، تتضمن العوامل ذات التأثير الشديد: الفقر المُدقع للاجئين، ومحدودية دخول اللاجئين إلى سوق العمل الرسمي، ومحدودية فرص الحصول على تعليم جيد. وعلى الجانب الاجتماعي، كان من بين أبرز الدوافع: التغيرات الحاصلة في بنية الأسرة، وزيادة نسبة النساء اللاتي يتكفلن بإعالة أسرهنّ، والتغير الحاصل في أدوار الأطفال النازحين، وتغير اتجاهات المجتمع نحو أدوار الجنسين فيما يتعلق بعمالة الأطفال. إن تقييم المسائل يرسم حدود الفهم المشترك للأطر القانونية الدولية والوطنية المتعلقة بعمالة الأطفال، ويصف أسباب عمالة الأطفال وعواقبها الوخيمة؛ استجابةً للأزمة السورية. وتشمل التوصيات المتعلقة بالممارسة تعزيز تنفيذ السياسات الوطنية والأطر القانونية، والخدمات المخصصة لمكافحة عمالة الأطفال، وتيسير فرصة حصول اللاجئين على تلك الخدمات، والعمل مع المجتمعات المحلية منعاً لأسوأ أشكال عمالة الأطفال، وبناء قدرات الهيئات العاملة في مجالات حماية الطفل والتعليم وسُبل كسب العيش، والحصول على المساعدات المالية لتطوير برامج مكافحة عمالة الأطفال، وتعزيز جمع جيد للبيانات حول عمالة الأطفال إلى جمع وتحليل مستمرين للبيانات؛ ومن ذلك الزيارات المنزلية.



الرقابة على الحماية في مخيم أرباط للاجئين، تموز 2016 - محافظة السليمانية.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كوكوف

ملخص الاستجابة القطاعية:



عدد اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية المستهدفين بالمساعدات بحلول نهاية عام 2016 هو 6,435,500 شخص
عدد الذين تمت مساعدتهم في عام 2016 هو 4,632,070 شخصاً



اللاجئون السوريون في المنطقة:



العدد المتوقع للاجئين السوريين بحلول نهاية عام 2016 هو 4,687,000 لاجئ
عدد اللاجئين السوريين المسجلين حالياً هو 4,784,000 لاجئ



الوضع الراهن للتمويل الكلي لخطة 3RP

المبلغ المطلوب تمويله في عام 2016 هو (4.54) مليار دولار أمريكي
المبلغ الذي تمّ استلامه في عام 2016 هو 1.97 مليون دولار أمريكي



مُؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - يوليو/تموز 2016:

الاستجابة المخطط لها بحلول نهاية عام 2016 ■ التقدم المحرز ■

تحديث سجلات 91% من اللاجئين السوريين (فوق سن السابعة) تشمل قيدهم باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد نظام إيريس IRIS	100%	91.13%
قبول 48,794 لاجئاً سورياً في برامج القبول الإنسانية وإعادة التوطين	79%	61,442
22,812 فتى وفتاة تلقوا دعم حماية الأطفال المتخصصة	45%	50,292
444,469 فتى وفتاة مشتركين في برامج حماية منظمة ومستدامة للأطفال، أو برامج الدعم النفسي والاجتماعي	69%	643,963
91,756 من النساء والفتيات والرجال الذين نجوا من العنف الجنسي والعنف الميني على النوع الاجتماعي تلقوا خدمات متعددة القطاعات	23%	396,958
241,804 من النساء والفتيات والرجال جرى تمكينهم من الوصول إلى فرص التمكين، والاستفادة منها	49%	496,683
تمكّن 958,423 فرداً من الوصول إلى حملات التوعية المجتمعية، والتوعية، والتّزوّد بالمعلومات	20%	4,682,455
تدريب 11,880 فرداً على حماية الأطفال، والحماية من ممارسات العنف الجنسي والعنف الميني على النوع الاجتماعي	41%	29,159

تمكّن لائحة المعلومات هذه الإجازات التي حققها أكثر من 200 شريك في الاستجابة من الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، المشتركة في الإستجابة للخطوة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات؛ في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. قد يخضع التقدم المحرز والأهداف إلى التغيير وفقاً لمراجعات البيانات. جميع البيانات الواردة في لائحة المعلومات هذه بيانات حديثة، صدرت في 31 يوليو لعام 2016.

* لم تُستلم بيانات التقدم في مصر وتركيا في يوليو 2016.

قبول أكثر من 48,790 لاجئاً سوري في برامج القبول الإنسانية وإعادة التوطين

أبرز التطورات الإقليمية:

استبدلت المديرية العامة للأمن العام اللبناني تعهدها بعدم العمل بتعهدها بأن تلتزم بالقوانين اللبنانية ضمن شروط تجديد الإقامة، ولا يزال من الضروري دفع رسوم قدرها 200 دولار أمريكي. وتدعو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كافة فروع المديرية العامة للأمن العام اللبناني إلى قبول شهادات التسجيل الصادرة عن المفوضية بدلاً من قبول دليل على وجود كفيل لبناني لتجديد الإقامة؛ بسبب التقارير التي تربط الكفالة باستغلال اللاجئين.

وقد اشترك قطاع الحماية مع المنظمة الدولية لمساعدة المُبتئين في إقامة دورة تدريبية حول "احتواء كبار السنّ وحمايتهم في حالات الطوارئ"، وسيستمرّ تدريب مديري البرامج والعاملين في الخطوط الأمامية لمدة يومين. ويهدف هذا التدريب إلى تعزيز الهوية، وتعميم الاحتياجات الرئيسية لحماية كبار السنّ في فترات الأزمات. وقد أثرت أزمة اللاجئين السوريين سلّياً على الهياكل التقليدية للأسر السورية؛ تاركةً بعض كبار السنّ مُهمليين ومُعزّضين للخطر دون رعاية كافية.

وفي الأردن، نُشرت فرقة العمل، التابعة لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي، تقريرها السنوي لعام 2015. وتشمل التغييرات الإيجابية الرئيسية تزايداً في توافر الخدمات الصحية للناجين من العنف الجنسي والجنساني، وتزايداً في عدد الناجين من العنف الجنسي والجنساني الذي يرجع إلى خدمات سُبل كسب العيش، مثل برامج النقد لقاء العمل أو التدريب على المهارات؛ لا سيما في مخيم الزعتري. ويبقى استمرار العنف المنزلي والزواج المبكر، والإصرار على ممارستهما الأكثر شيوعاً بين ما ذكر في التقارير التي تناولت أشكال العنف الجنسي والجنساني.

وفي العراق، وصل في شهر يوليو 2820 سورياً إلى إقليم كردستان العراق عبر حدود فيشخابور، من بينهم 2002 لاجئاً سُمح لهم بالدخول مجدداً ضمن عمليات العودة المؤقتة المصرح بها مسبقاً لأسباب طبية. وسُمح بدخول 593 لاجئاً لأول مرة بتأشيرة مدتها 15 يوماً لأسباب طبية، وسُمح كذلك بدخول 225 لاجئاً لأول مرة لأغراض الزيارة العائلية؛ ولم تُسجَل أي طلبات للجوء.

تحليل الاحتياجات:

يجب أن يحصل السوريون، الذين يهربون من العنف، على سُبل السلامة (الأمان)، ومن الضروري أن تُوفّر لهم البلدان الملجأ الذي يعد به القانون التولي. فالأطفال يُمثلون نصف اللاجئين السوريين، البالغ عددهم (4.8) مليون لاجئ في المنطقة، 8 في المئة منهم يحتاجون إلى رعاية مُخصصة، وحوالي 10,400 طفل هم «إما أطفال غير مصحوبين وإما أطفال مُنفصلون»، وأكثر من 52 في المئة من هؤلاء الأطفال هم دون سنّ المدرسة، ولم ينظّموا على مقاعد الدراسة فيها. وتشتمل المخاطر الرئيسية، التي يُواجهها الأطفال في مجال حماية الطفل، على ما يلي: عمالة الأطفال (استخدام الأطفال في العمل)، والتزويج (الزواج المبكر)، والانفصال عن الأسرة، وتسجيل المواليد، والعنف داخل المنزل. وإذ تضع مبادرة «لا لضاياع جيل»، ضمن خطة 3RP مسألة الحماية على سُلّم الأولويات لديها، باعتبارها محورياً أساسياً، فإن الحاجة تقتضي الاستثمار في مجالات الدعم النفسي الاجتماعي، والوقاية من استخدام الأطفال في العمل، وحدوث الزواج المبكر، والاستجابة لهما.

ويعتبر توافر الإمكانية المتزايدة لحصول السوريين على وثائق الحالة المدنية، أيضاً، عُصراً أساسياً من عناصر الاستجابة الخاصة بالحماية. وتُسعى الشراكات مع المجتمع المدني والحكومات المضيفة إلى تحسين إمكانية تسجيل واقعات الزواج، وهو تدبير يزيد من مستوى حماية النساء. وتقتضي الحاجة تكوين شراكات مع المُستشفيات لتأكيد من قدرة النساء اللاجئات الحوامل على الولادة بأمان، وعلى الحصول على الإشعار الطبي عن حالة الولادة، لأجل تسجيل المولود حديث الولادة. كذلك تقتضي الحاجة أيضاً توفير فرص إضافية لإعادة التوطين، ولأشكال أخرى من سُبل الدخول إلى البلدان الأخرى، ومنها منح التأشيرات لأسباب إنسانية، والبعثات الأكاديمية (الدراسية)، وبرامج تنقل العمال.